

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3

مسعود محمد التاورغي²

د. إبراهيم مسعود الفرجاني¹

المخلص:

هدف البحث إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لأهم النقاط في مبادئ إدارة المخاطر المصرفية، كما هدف البحث أيضاً للتعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمقررات لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر. ولتحقيق هدف البحث تم صياغة فرضيتين رئيسيتين وبلغ عدد المصارف المشاركة في البحث عدد خمس مصارف تجارية، وقد اعتمد البحث على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد استخدم البحث كلاً من الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات، وقد أظهر البحث وجود تطبيق لمبادئ إدارة المخاطر المصرفية بمستوى متوسط، كما أظهر أن المصارف محل البحث لا تطبق المتطلبات الواردة باتفاقية بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية. وبناءً على نتائج البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية لما لها من دور أساسي في الحد من المخاطر المصرفية، وضرورة توافر أدوات مناسبة للكشف عن المخاطر حال حدوثها كاستخدام خطط معينة وأدوات ومخصصات وبدائل واحتياطات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من أثارها، والعمل على إيجاد طرق عمل لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3.

الكلمات المفتاحية: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ، بازل 3.

اقتبس هذه المقالة:

إبراهيم الفرجاني، مسعود التاورغي (2021)، واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 8، الإصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 116-131.

The Realty of Risk Management of Commercial Banks according to Basel Conventions 3

Abstract:

The research mainly aims at identifying to what extent the Libyan commercial banks are applying the main points of banking risk management principles. It also attempts to determine the extent of which the Libyan commercial banks are applying the conventions of Basel 3 committee for controlling and monitoring banks in the field of risk management. To achieve the research purpose, two main hypotheses were developed, and five commercial banks were involved. Conducting questionnaires was adopted as a main tool for gathering relevant data. For the analysis of the collected data, descriptive and inferential statistics were utilized. The research revealed a moderate practice of banking risk management principles. It also showed that the banks in question do not apply the requirements of Basel convention 3 in terms of banking risk management. Based on the research results, several recommendations have been concluded. The main ones include that, for their major role in minimizing banking risk, principles of banking risk management should be applied in Libyan commercial banks. Another recommendation is the availability of the proper tools of detecting such risk, such as using certain plans, allocations, alternatives, and precautions to face any risks and mitigate their effects. Banks are also required to ascertain working methods for risk management that suffice the prerequisites of the capital according to Basel convention 3.

Key words: Principles of Banking Risk Management and Basel3.

1 استاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف -كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: abraham_m49@yahoo.com

2 موظف بمصرف الوحدة. Email: Amsoud@yahoo.com

المقدمة :

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له روابط وثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، وكما تعتبر المصارف في أي اقتصاد هي العمود الفقري والركيزة الأساسية لتحقيق أهدافه، ومن خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات على شكل ودائع، وتقديم القروض لكافة فروع النشاط الاقتصادي مما يساهم في تمويل وتنمية الاقتصاد وأيضاً الخدمات المتنوعة التي تقدمها المصارف تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية (جميل، 2016، خلاف، 2015).

ومع تزايد سرعة خطى العولمة المالية، وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالم، وتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة، وأيضاً التوسع في استخدامهما، وزيادة المنافسة بين المصارف، كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من المخاطر التي تواجه العمل المصرفي (بن بوزيان، 2015، رهيف، 2015).

وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف (معنوق وعشري، 2014) وفي أول خطوة في هذا الإتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الدراسات السابقة:

قُسمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وذلك بهدف تدعيم مشكلة الدراسة والاعتماد عليها في صياغة أسئلة استمارة الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

1. **دراسة بادي وآخرون (2007):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 ومدى انطباق هذه المعايير على المصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الليبية لا يمكنها أن تقوم بقياس مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، و مخاطر التشغيل وفق معايير بازل 2، وكذلك لا يمكنها أن تفي بمتطلبات عملية المراجعة الإشرافية وفق معايير بازل 2، ولا يمكنها أيضاً أن تفي بمتطلبات انضباط السوق وفق معايير بازل 2، الأمر الذي نتج عنه عدم انطباق معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 على المصارف التجارية الليبية.

2. **دراسة (Ben Naceur & Kandil 2009):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضوابط رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل على أداء القطاع المصرفي في دولة مصر باستخدام (تكلفة الوساطة والربحية) وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أنه يوجد زيادة ذات دلالة إحصائية في تكلفة الوساطة وأن معدل كفاية رأس المال له تأثير طردي معنوي على تكلفة الوساطة وعلى معدل العائد على الأصول، وقد أسهمت عدة عوامل في ارتفاع تكلفة الوساطة من خلال فترة ما بعد تطبيق ضوابط رأس المال.

3. **دراسة والأغا وأبو الجامع (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع إدارة ورقابة مخاطر السيولة المصرفية التي تتبناها المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وقد أظهرت الدراسة أن المصارف العاملة في قطاع غزة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في إدارة العمليات النقدية.

4. **دراسة الجنابي (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2، وتم اختيار مصرفي الرافدين والرشد عينة للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مصرفي الرشد والرافدين يطبقان مقررات لجنة بازل 2، بكافة أبعادها وبدرجة عالية.

5. **دراسة صقر (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إستراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل 2، 3، وذلك من خلال التعرف على مدى الاختلاف بين المصارف الحكومية والمصارف الأجنبية في مصر فيما يتعلق بدرجة توافق إستراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل، وشملت عينة الدراسة 6 مصارف

- ، عدد ثلاث مصارف من القطاع العام وعدد من ثلاث مصارف أجنبية، وقد بينت الدراسة وجود فروق بين المصارف الحكومية والمصارف الأجنبية، وقد تفوقت المصارف الأجنبية في توافر استراتيجيات إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل 2، 3 وتوافر الكفاءات الإدارية القادرة على تحليل وقياس المخاطر.
6. **دراسة رومان وطالب (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية وفق اتفاقية بازل 3، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من المصارف التجارية بولاية سعيدة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المصارف التجارية الجزائرية لا تطبق مقررات بازل 2 الأمر الذي سيترتب عليه أن المصارف التجارية الجزائرية ستجد صعوبة في استيعاب وتطبيق التقنيات الواردة في اتفاقية بازل 3.
7. **دراسة أبو سلمى (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق متطلبات بازل 3 وتحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في المؤسسات المصرفية الفلسطينية وبين مؤشرات بازل 3، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه تتوفر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الفلسطيني، وأيضاً تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3.
8. **دراسة رفيف (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيان إدارة المخاطر المصرفية ومدى إلتزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، وقد تكونت عينة الدراسة من مصرفي الشرق الأوسط والرشد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2 وتحديد كفاية رأس المال، وأن المصارف لا تستطيع تقادي المخاطر بنسبة 100 %، وأن المصرف المركزي له دور هام في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مركزها ويحول دون تعرضها للانهيار.
9. **دراسة غانية (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائري وقياسها في ظل ما جاءت به اتفاقية بازل 3، وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاث مصارف وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك تطبق بازل 2 من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين أن المصارف الجزائرية لم تطبق الركيزة الثانية لبازل 2 والخاصة بانضباط السوق نظراً لأن الجزائر تفقد لسوق مالي، وأيضاً أن المصارف الجزائرية لم تطبق مقررات بازل 3.
10. **دراسة راضية (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف التجارية، وأهم مصادرها، وكذا واقع إدارة هذه المخاطر بالمصارف التجارية الجزائرية ومدى تطبيقها لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية والتي أوصت بها اتفاقية بازل 2، من خلال دراسة حالة على مصرف الفلاحة والتنمية الريفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية ، وأن المصارف التجارية الجزائرية لا تولي اهتمام كبير بإدارة المخاطر التشغيلية حيث جاء تطبيق المصارف التجارية الجزائرية لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل 3 بدرجة متوسطة.
11. **دراسة الصالح وكريم (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير أنواع المخاطر الرئيسة في الأداء المالي للمصارف وفقاً لمقررات بازل 1، 2، 3 وسعت أيضاً إلى تحديد أثر تطبيقات إدارة المخاطر في الأداء المالي للمصارف في العراق وإقليم (كرديستان) وفي مصارف بعض البلدان العربية، وتوصلت إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وبين المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي لعينة الدراسة، بينما أظهرت علاقة معنوية وعكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل والأداء المالي لمصارف عينة الدراسة.

12. دراسة مصباح (2018): هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها وصولاً إلى بازل3، كما تكون مجتمع الدراسة من دوائر الرقابة والتفتيش للمصارف المحلية المرخصة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال بالإضافة إلى وجود سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وما جاءت بها من تطورات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة يتبين أنها تتفق على أهمية تطبيق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث ركزت بعض الدراسات على إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق متطلبات بازل3، وفي حين ركزت بعض الدراسات على التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارتها في الجهاز المصرفي وقياسها في ظل ما جاءت به اتفاقية بازل3، كما حاولت بعض الدراسات الأخرى دراسة العلاقة بين الالتزام بمعايير بازل للرقابة المصرفية الفعالة وسلامة النظام المصرفي.

وجاء هذا البحث امتداداً لجهود البُحاث، حيث حاول تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية وفقاً لاتفاقية بازل3، وذلك من خلال محاولة تقييم مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر من جهة، ومدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

ويتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة أنه يطبق على المصارف التجارية الليبية حيث يوجد اختلاف في البيئة القانونية والمالية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة الأعمال الليبية، باستثناء دراسة بادي وآخرون (2007) والتي اهتمت بالتعرف على معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات بازل2 ومدى انطباق هذه المعايير على المصارف التجارية الليبية.

مشكلة البحث:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المالية والمصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض والمنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى تطور الصناعة المالية والمصرفية حول العالم، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية إلا أن هناك العديد من الأزمات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي في مختلف الدول، والتي أدت في مجملها إلى انتقال عدوى الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى (بشير، وعبدربه، 2011).

ونتيجة لذلك أصبح عمل المصارف محاطاً بالعديد من المخاطر المختلفة باختلاف بيئتها ومجالاتها، ما دفع القائمين على المصارف للاهتمام بتلك المخاطر من أجل السيطرة عليها أو الحد منها، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على المخاطر المصرفية وإدارتها.

وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية والمؤسسات المالية، ونتيجة لهذا الاهتمام تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث يمثل دور لجنة بازل في صياغة أفضل الممارسات في الرقابة المصرفية، حيث تركز اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية على إصدار العديد من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

حيث قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل1 سنة 1988، والتي وضعت معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولياً أو عالمياً للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المودعين فيه، وأمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها، وظهرت اتفاقية بازل2 التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال المصرف وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية،

وزيادة شفافية السوق، وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام المصرفي مع تطبيقها، إلا أن الأزمة المالية التي حدثت خلال الفترة 2007/2008، دفعت لجنة بازل إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد بعد ذلك اتفاقية بازل 3 في سنة 2010، والتي تتضمن متطلبات جديدة متمثلة في إصلاحات مالية وتشمل العمل على زيادة متطلبات رأس المال والسيولة، وإصلاحات هيكلية تضمن تفعيل إجراءات الرقابة في المصارف وتعزيز درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف.

وعلى الصعيد المحلي فقد ألزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية الليبية بالضوابط والمعايير الرقابية المصرفية الدولية الصادرة عن لجنة بازل وذلك وفق رسالته الدورية رقم 2006\50، حيث أن عدم التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل سوف يؤدي إلى العديد من المشاكل في معاملاتها الخارجية مثل إجماع المصارف الخارجية التي تعتمد بشكل أساسي على المعايير الصادرة عن لجنة بازل لتقييم المؤسسات المصرفية التي تتعامل معها عن التعامل مع المصارف التجارية الليبية التي لا تلتزم بهذه المعايير، الأمر الذي سيؤثر بدوره على نتائج أعمال المصارف التجارية الليبية التي لا تلتزم بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل (بادي وآخرون، 2007).

وعليه تتمحور مشكلة البحث في التعرف على واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية وفق اتفاقية بازل 3 باعتبارها أحدث ما صدر عن لجنة بازل، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية؟
- هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

H0- لا تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.

H1- تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.

الفرضية الثانية:

H0- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

H1- تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لاتفاقية بازل 3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأبحاث لتطوير عمل المصارف الليبية.

الأهمية التطبيقية: الاهتمام بإدارة المخاطر من أهم السبل لتعظيم أرباح المصارف التجارية، وكذلك تطبيق المصارف التجارية للاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل من شأنه أن يحقق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة القطاع المصرفي.

مفهوم المخاطر المصرفية:

يوجد للمخاطر معاني كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة.

حيث عرفها حريز وآخرون (2014:62) "على أنها حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطر أو مجازفة معا".

وعرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة، ودرجة احتمال حدوثها" (The Institute of Internal Auditors 19:2009).

أما المخاطر المصرفية فعرفها آل شبيب (25:2015) المخاطر المصرفية بأنها "الانخفاض في القيمة السوقية للمصرف، بسبب التغير في بيئة الأعمال ويتحدد الانخفاض في القيمة السوقية بالمخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأداء".

وعرفها نجار (49:2014) "باحتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب عائد على استثمار معين".

كما عرّف رهيف (393:2015) المخاطر المصرفية بأنها "احتمالية تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تأثيراً عكسياً على رأس مال المصرف وعوائده".

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المخاطر المصرفية: هي حالة عدم التأكد في استرجاع الأموال التي استثمرها المصرف في أصوله المتعددة أو عدم تحصيل أرباح متوقعة.

مفهوم إدارة المخاطر:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر فمن المعلوم أن بدون مخاطر تقل الأرباح أو تتعذر، فكلما قبل المصرف بقدر أكبر من المخاطر كلما كانت الأرباح المتوقعة أكبر، من هنا قبل المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنب المخاطر بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات التي هي المقياس الحقيقي للنجاح (رهيف، 2015).

حيث توصل الباحثون إلى عدة تعريفات لإدارة المخاطر منها:

فعرّفها طهراوي، عبدالرازق (60: 2012) "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف".

وعرف زايد (2017) المخاطر المصرفية بأنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناتجة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.

كما عرف (2013) Oblakovic المخاطر المصرفية بالمتابعة الدائمة والمنتظمة لجميع أنواع المخاطر، وتشمل تحليل وتحديد المخاطر المعترف بها، وكذلك تحديد وتنفيذ التدابير الاستراتيجية الكافية لتقليلها لذلك فهي عملية شاملة تشمل دورة نمطية من التواصل والتوثيق والمراقبة وعملية الإنذار المبكر عن المخاطر.

باستعراض التعريفات السابقة يرى الباحثان أن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية اتخاذ القرارات التي تواجه متخذي القرار للحد من الأخطار التي يمكن حدوثها للمصرف، وذلك من خلال التعرف على أسباب الخطر المختلفة ووضع أفضل الطرق لمنع وقوعها أو تقليلها.

مبادئ إدارة المخاطر:

إن فاعلية إدارة المخاطر في أي مصرف تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عمله، وكذلك إلى تحديد واضح لمهامه في المصرف حتى تحقق الأهداف المنشودة (غانية، 2015).

ووفقاً لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي تحمل عنوان "مبادئ إدارة المخاطر"

وتتلخص أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي (عفانة، 2017):

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف.

2- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية لإدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة قبول وأخذ المخاطر بعقلانية.

3- أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر"، تشمل في عضويتها على بعض المسؤولين التنفيذيين بالمصرف.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أنشطة المصرف تتم وفق سياسات وحدود معتمدة.

5- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية، ويشترط أن يكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق ومع تحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته المالية.

7- تقييم أصول المصرف وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت أو سعر السوق.

8- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

9- يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات، وطريقة معالجتها، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10- وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة في المصرف تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

11- لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات المصرف مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات والمعاملات.

12- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للمصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.

13- وضع خطط للطوارئ وإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو التعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

لجنة بازل وتطورها:

مع دخول عصر العولمة المالية، التي هي جزء من العولمة الاقتصادية، فإن سلامة العمل المصرفي أصبحت مسألة مهمة وأساسية في السوق المصرفية الدولية، فيعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف في ظل العولمة وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية (عبدالحمد، 2015).

ونتيجة لذلك أصبح من الضروري البحث عن آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية عام 1988م بإصدار ما يعرف بمعيار كفاية رأس المال، وأسس الرقابة الداخلية والخارجية، وكيفية إدارة المخاطر المصرفية، ثم قامت بتطوير هذه الاتفاقية وتحديثها لمواكبة التطورات العالمية والتي شملت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطورات في أساليب الإدارة المالية، وفضلا عن تعدد الأزمات المالية الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، وقد نتج عن هذه التطورات الاتجاه نحو الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة تتضمن إعادة النظر في أساليب المخاطر سميت "باتفاقية بازل2" والتي لم تقتصر على إعادة النظر في متطلبات رأس المال بإعادة

مفهوم المخاطرة إلى السوق، وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (الزعاي، 2008). ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية في أواخر عام 2007م بدأ العالم يستشعر الحاجة لإعادة النظر في منظوماته المالية والاقتصادية والمصرفية بما يحصنه من انتكاسات مستقبلية أخرى، ففي سبتمبر 2010 أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي حزمة جديدة من المعايير تعرف ببازل3، تقدم مجموعة من المتطلبات تهدف إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات دون الحاجة إلى جهود حكومية و تساعد في تقليل إمكانية حدوث أزمة مالية جديدة، ولعل أهم هذه المتطلبات الرافعة المالية ونسبة الحماية الإضافية التي تقوم على تكوين احتياطات قائمة على خسائر متوقعة وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف (معتوق وعشري، 2014).

مقررات اتفاقية بازل3:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود بعض نقاط الضعف في بازل2، مما دفع لجنة بازل إلى إجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل2، وأسفر عملها عن إصدار قواعد ومعايير مصرفية جديدة شكلت معاً مايتوجب على المصارف الالتزام به مستقبلاً "بازل3" (عبدالسلام، 2016). فأعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في مدينة سيؤول العاصمة كورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 وتلزم قواعد اتفاقية "بازل3" المصارف بتحسين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة وتدخل المصرف المركزي أو الحكومة قدر الإمكان (معتوق وعشري، 2014).

أسباب ظهور بازل3:

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلاية النظام المصرفي. الأمر الذي عجل بمراجعة الأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. يمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة فيما يلي (نجار، 2013):

- 1- **النقص في رؤوس الأموال الملانمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية أن المصارف في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.
- 2- **عدم كفاية شفافية السوق:** بينت الأزمة الأخيرة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، الأمر الذي عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من مصرف إلى آخر.
- 3- **إهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم أن اتفاقية بازل2 جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط المصارف نظراً للتطور الكبير الذي عرفته الأسواق المالية في السنوات الأخيرة، استعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.
- 4- **نقص في سيولة المصارف:** لقد كان من نتائج تسابق المصارف في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة التي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من المصارف.
- 5- **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** عمدت العديد من المصارف إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس مال أعلى من الواقع، وبالتالي الابتكارات المالية الجديدة كان لها دور بارز في أحداث هذه الأزمة.

6- الإفراط في المديونية: لجأت المصارف إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

أهداف مقررات لجنة بازل 3:

تهدف هذه الاتفاقية إلى (عبدالسلام، 2016 وزنكري، 2012):

- 1- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناجمة عن ضغوط مالية واقتصادية مهما كان مصدرها، ومنع تكرار أزمات المصارف وتحسينها وحماية النظام المصرفي العالمي من مخاطر الإفلاس التي دفعت النظام المصرفي العالمي الى الدخول في دائرة الركود.
- 2- إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة ومواردها الذاتية لتحسين نفسها ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية.
- 3- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.
- 4- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف.
- 5- حماية النظام المصرفي من الإفراط في منح الائتمان وزيادة قدرة المصرف على امتصاص الخسائر.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها، كما توجد بالواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميّاً، ويوضح خصائصها (عبيدات وآخرون، 2006).

وتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة البحث، كما تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان لجمع البيانات.

مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتشمل مجالس الإدارة بهذه المصارف بالإضافة إلى المدراء العامون ونائبيهم ومدراء المناطق ومدراء إدارة المخاطر ومدراء إدارات الائتمان ورؤساء وحدات الامتثال، وقد تمّ الاقتصار على 5 مصارف تجارية ويرجع السبب في ذلك لكون الفروع والوكالات التابعة لهذه المصارف تشكّل مجتمعةً حوالي 81% من إجمالي الفروع والوكالات التابعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

ونظراً لتجانس مجتمع البحث وتشابه الظروف التي تحيط بها فإن العينة تكون ممثلة لمجتمع البحث بالكامل. وبعد تحديد مجتمع البحث وتحديد عينة البحث بدقة شرع الباحثان في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في البحث.

حيث تم توزيع عدد (100) استمارة استبيان على أفراد العينة في المصارف الخمسة وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة والداخلية في التحليل (71) استمارة كما مبين بالجدول (1):

جدول (1) عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والداخلية في التحليل

النسبة	الاستمارات المستردة	الاستمارات الموزعة	المصرف
84%	21	25	مصرف الجمهورية
85%	17	20	مصرف الوحدة
65%	13	20	المصرف التجاري الوطني
60%	9	15	مصرف شمال أفريقيا
55%	11	20	مصرف الصحارى

المجموع	100	71	71%
---------	-----	----	-----

صدق وثبات الاستبيان:

تم قياس ثبات أسئلة الاستبيان وقد تم الاعتماد في ذلك على اختبار ألفا كرونباخ، ويتبين من جدول (2) أن معامل الثبات لمبادئ إدارة المخاطر بلغ (0.882) بينما معامل الثبات لمقررات بازل 3 فقد بلغ (0.956)، ودرجة ثبات أداة البحث ككل (0.944) وهي جميعها درجات ثبات عالية، وبالتالي يتضح ان جميع قيم معامل الثبات كانت أكبر من (0.65) مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع العبارات في كل جزء من أجزاء الاستبيان دون حذف أي منها وذلك لإجراء التحليل الإحصائي وبالتالي فإنه يمكن تعميم نتائج البحث على مجتمع البحث. وللتحقق من صدق مقياس البحث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهي تتراوح ما بين (0.93-0.977) وهذا يبرر صدق المقاييس لهذا البحث، وإن أسئلة المقياس تعكس قدرة المقياس على قياس ما صمم لأجله.

جدول (2): نتائج ثبات وصدق الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات	معاملات الصدق
مبادئ إدارة المخاطر	12	0.882	0.939
مقررات بازل 3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية	18	0.956	0.978
المجموع	30	0.944	0.972

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار اعتدالية البيانات قام الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال باستخدام اختبار كولموجروف - سميرونوف لكل محور من محاور البحث على حدة، ثم لجميع محاور البحث مجتمعة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعياً كما هي موضحة في جدول (3) حيث أن الدلالة الاحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو البارومترية.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة الاختبار	العدد	الدلالة الاحصائية
مبادئ إدارة المخاطر	0.128	71	0.066
مقررات بازل 3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية	0.126	71	0.064
الدرجة الكلية	0.129	71	0.068

تحليل البيانات المتعلقة بصفات المشاركين في البحث:

يتضح من جدول (4) أن معظم عينة البحث من حملة البكالوريوس بنسبة (53.5%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن (29.6%) من حملة الماجستير و(4.2%) من حملة الدكتوراه، و(12.7%) من حملة الدبلوم العالي والمتوسط، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً بالاعتماد والوثوق في البيانات المتحصل عليها، ويبين متغير التخصص أن ما نسبته (73.2%) من أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل ومصارف وتشكل أعلى نسبة من أفراد عينة البحث وهذه نتيجة طبيعية حيث أن العمل المصرفي يقوم على أساس تخصص علوم مالية ومصرفية، ونسبة (8.5%) من التخصصات العلمية الأخرى، وكذلك ما نسبته (18.3%) من أفراد عينة البحث تخصصهم اقتصاد، ويبين متغير الخبرة أن (74.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث خبرتهم عشر سنوات فما فوق، وأن (25.3%) خبرتهم أقل من 10 سنوات، مما يدل على أن معظم أفراد عينة البحث لديهم الخبرة العملية في العمل المصرفي.

جدول (4): توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيرات البحث الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	3	4.2
	ماجستير	21	29.6
	بكالوريوس	38	53.5
	اقل من بكالوريوس	9	12.7
المجموع		71	100%
التخصص	تمويل ومصارف	23	32.4
	محاسبة	29	40.8
	اقتصاد	13	18.3
	أخرى	6	8.5
المجموع		71	100%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	8	11.3
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	10	14.1
	من 10 الى اقل من 15 سنة	18	25.4
	15 سنة فأكثر	35	49.3
المجموع		71	100%

تحليل النتائج الميدانية المتعلقة بالبحث:

في هذا الجزء تم التعرف على آراء واتجاهات المشاركين في البحث حول مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل3، من خلال تحليل البيانات الخاصة بكل محور من محاور البحث، وبالتالي فإننا نحصل على اتجاه الإجابات لدى أفراد عينة البحث وذلك لكل محور على حدة، وقد كانت الإجابات لكل محور وفقاً للتالي:

- تحليل إجابات المشاركين حول مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر: ولتحديد مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (5): توزيع إجابات عينة البحث لمحور مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر

والوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الأهمية لإجاباتهم

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	تعتمد إدارة المصرف على استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر.	3.72	0.88	2
2	يوجد في المصرف لجنة مستقلة تقوم بوضع نظام محدد لمتابعة المخاطر بشكل دوري ومنسق.	3.38	0.89	3
3	يوجد لدى المصرف إدارة مراجعة داخلية تتبع مجلس إدارة المصرف تقوم بمراجعة شاملة لجميع أعمال المصرف.	3.75	0.90	1
4	تقوم إدارة المصرف بتقييم الأصول لقياس الربحية والمخاطرة.	3.03	1.06	6
5	يوجد في المصرف مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية.	3.21	1.08	4
6	تستخدم إدارة المصرف نظم معلومات حديثة والإلكترونية لإدارة المخاطر.	2.79	1.04	7
7	يحتفظ المصرف كتابياً بتفاصيل عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجتها	3.10	1.07	

5			ومراجعتها بشكل دوري.	
11	1.01	2.65	يوجد في المصرف نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر.	8
10	0.92	2.65	تستخدم إدارة المصرف أدوات رقابية كافية توفر الثقة حول تقييم المخاطر.	9
12	0.88	3.72	وجود ضوابط تشغيلية فعالة في جميع إدارات المصرف.	10
9	1.00	2.69	يوجد لدى المصرف خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الازمات.	11
8	0.99	2.73	تقوم إدارة المصرف بوضع ضوابط أمان لنظم المعلومات المصرفية من أجل الحفاظ على سلامة وسرية المعلومات.	12
3.033			المتوسط العام	
0.580			الانحراف المعياري	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر (موافق + موافق بشدة) بلغ ما نسبته (60.52%) ويمتوسط عام بلغ (3.033) والذي يقع في مدى (2.60-3.40) مما يعني أن مستوى البعد لأول لعينة الدراسة كان في المستوى المتوسط، كما يبين الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور مبادئ إدارة المخاطر تراوحت بين (2.61- 3.75) وانحرافات معيارية (0.88-1.08). كما يتبين من الجدول أن فقرة "يوجد لدى المصرف إدارة مراجعة داخلية تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة تقوم بمراجعة شاملة لجميع أعمال المصرف" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.90)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى العالي. في حين جاءت فقرة "وجود ضوابط تشغيلية فعالة في جميع إدارات المصرف" في المرتبة الحادية عشر والأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (2.61)، وانحراف معياري قدره (0.96)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في الدرجة المتوسطة. وبوجه عام فإن متوسط مبادئ إدارة المخاطر قد بلغ (3.033) وهو في مدى المتوسط النظري (2.60-3.40)، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى تطبيق المصارف التجارية لمبادئ إدارة المخاطر كان في المستوى المتوسط.

• تحليل إجابات المشاركين حول مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية:

ولتحديد مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (6): توزيع إجابات عينة البحث لمحور مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3

المتعلقة بالمخاطر المصرفية والوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الأهمية لإجاباتهم

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية.	3.27	1.08	1
2	يمتلك المصرف استراتيجية لإدارة المخاطر الائتمانية على المدى الطويل.	2.66	0.95	4
3	يقوم المصرف بقياس وضبط المخاطر الائتمانية للعملاء بدقة مما يساعد على تفعيل الرقابة المصرفية.	2.68	0.98	3
4	يعمل المصرف على بلوغ نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5%.	2.38	0.79	12
5	يحتفظ المصرف بنسبة 2.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر أثناء فترات الأزمات المالية والاقتصادية.	2.32	0.80	16
6	يعمل المصرف على إدخال رافعة مالية بنسبة 3%.	2.25	0.75	18
7	يعمل المصرف على القيام بإجراءات سياسات ملائمة من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات والاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهتها.	2.52	0.93	6

8	يقوم المصرف بإجراءات وسياسات ملائمة من أجل قياس وتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز والإبلاغ عنها والسيطرة عليها.	2.32	0.89	14
9	يقوم المصرف بوضع استراتيجيات وممارسات لإدارة المخاطر المتعلقة بانضباط السوق.	2.37	0.88	13
10	يعتمد المصرف على أسلوب محدد لقياس مخاطر السوق.	2.27	0.79	17
11	يحتفظ المصرف بأصول ذات سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي خلال 30 يوم.	2.58	0.95	5
12	يتوفر في المصرف مصادر تمويل مستقرة لتوفير السيولة في الأجل المتوسط والطويل.	2.32	0.90	15
13	يوجد في المصرف استراتيجية لجذب الودائع.	2.44	0.92	9
14	يوجد لدى المصرف سياسات وإجراءات تحدد مخاطر التشغيل والتحكم فيها وتخفيفها.	2.42	0.88	11
15	يقوم المصرف بفصل المهام والمسؤوليات بين مراقبة مخاطر التشغيل وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المساندة.	2.46	0.92	8
16	يقوم المصرف بالإفصاح في قوائمه المالية مما يمنح المستثمرين والأطراف ذات العلاقة الثقة في تلك القوائم للاعتماد عليها.	2.44	0.93	10
17	يتوفر لدى المصرف أطر عمل مناسبة للرقابة الداخلية من خلال تفويض السلطات والصلاحيات ووجود إدارات مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.	2.48	0.93	7
18	يقوم المصرف بالإفصاح عن المخاطر التي تواجهه وفقاً لتعليمات السلطة الرقابية.	3.03	1.14	2
المتوسط العام		2.512		
الانحراف المعياري		0.611		

يتبين من خلال استعراض الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور ما بين (2.25-3.27) كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.75-1.08). كما يتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية قد جاءت فقرة " يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.27) وانحراف معياري (1.08)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى المتوسط. بينما جاءت فقرة " يعمل المصرف على إدخال رافعة مالية بنسبة 3%" بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (0.75)، في المرتبة الأخيرة وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في درجة عدم الموافقة. وبوجه عام فإن متوسط تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات إدارة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل3 قد بلغ (2.512) وهو في مستوى (1.8-2.60)، ما يعني أن مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات اتفاقية بازل3 كان في مستوى المنخفض.

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث، وقد تم استخدام اختبار One sample T Test ذلك كون البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، ولهذا تم اختبار الفرضيات كما موضح بالجدول (7) حيث يظهر أن متوسط استجابات عينة البحث على مبادئ إدارة المخاطر كانت (3.033) بانحراف معياري قدره (0.580)، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (0.478)، وأما قيمة الدلالة فقد بلغت (0.634)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 في اختلافات وجه النظر في تطبيق مبادئ إدارة المخاطر، وعليه يكون القرار الإحصائي قبول فرض العدم (H_0) ما

يعني أن غالبية المشاركين متفقين بمستوى متوسط على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وكذلك يتبين من جدول (7) أن متوسط استجابات عينة الدراسة على متطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية التي تقوم بها إدارة المخاطر في المصارف الليبية كانت (2.511) بانحراف معياري قدره (0.616)، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (6.737)، وأما قيمة الدلالة فقد بلغت (0.000)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وعليه يكون القرار الإحصائي برفض الفرض H_0 ما يعني عدم تطبيق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

جدول (7): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة لفرضيات البحث

المحور	المتوسط	الانحراف	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
مبادئ إدارة المخاطر	3.033	0.580	0.478	0.634
متطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية	2.511	0.616	-6.737	0.000

نتائج البحث:

توصل الباحثان من خلال تحليل بيانات البحث، ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1. أن المصارف التجارية الليبية تطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وذلك بمستوى متوسط.
2. أن المصارف التجارية الليبية لا تطبق متطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

توصيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح بعض التوصيات من أهمها:

1. يجب على المصارف العمل على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها، والتي تتطلب من المصارف الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبية، والشفافية، والإفصاح.
2. إقامة دورات تدريبية للعاملين في المصارف التجارية الليبية وتوعيتهم بأهمية الاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل وما لها من دور في تجنب المصارف التجارية للمخاطر المصرفية.
3. ضرورة العمل على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية لما لها من دور أساسي في تجنب المصارف التجارية العديد من المخاطر.
4. العمل على التزام المصارف التجارية الليبية بمقررات بازل3 التي تساعد المصارف على تجنب الوقوع في المخاطر.

المراجع:

- ال شبيب، دريد. (2015). إدارة العمليات المصرفية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- أبو سلمى، ريم موسى. (2015). مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل3، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد. (2012). متاح على : <https://cbl.gov.ly> . تاريخ الزيارة : 2020/3/15.
- الأغا، وفيق حلمي وأبو الجامع، نسيم حسن. (2011) توافق معايير بازل2 وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 105. العراق 141-163.

- بادي. محمود محي الدين، فوكله، مصطفى محمد و فياض، مصطفى أنور، (2007) المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل. مجلة البحوث الاقتصادية. مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي. العدد الأول. المجلد الثامن عشر. بنغازي. ليبيا. 126-163.
- بشير، هشام وعبدربه ابراهيم. (2011). غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. مصر.
- بن بوزيان، عبداللطيف مصيطفى. (2015). أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت لبنان.
- جميل، عبدالكريم أحمد. (2016). التسويق المصرفي. دار يافا للنشر والتوزيع. الأردن.
- الجنابي، هيثم عبدالقادر. (2011). قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2، مجلة كلية المأمون الجامعة، جامعة المأمون. العدد الثامن عشر. العراق.
- خلاف، ضيف. (2015). البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية. رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. الجزائر.
- راضية، مصداق. (2018). إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 2 في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. جامعة عبدالحميد بن باديس. العدد (13) الجزائر. 8-29.
- رفيف، بلسم حسين. (2015). إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد. العدد (46). العراق. 387-420.
- رومان، خديجة و طالب ، نريمان. (2014). إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3 رسالة ماجستير. جامعة د طاهر مولاي. ولاية سعيدة. الجزائر.
- زايدي، مريم. (2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية أس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. أطروحة دكتوراة. جامعة محمد خيضر بسكرة. بسكرة. الجزائر.
- الزعابي، تهناني محمود محمد. (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير. الجامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- زنكري، ميلود. (2012). توجهات لجنة بازل لكفاية رأس المال ومبررات الانفتاح على خصوصية المصارف الإسلامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية. جامعة حلوان. العدد 4، مصر 257-290.
- معنوق، سهير محمود وعشري، محمد علي. (2014). لجنة بازل وأزمات النظام الرأسمالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية-جامعة حلوان، العدد الأول. المجلد الثامن والعشرون. مصر. 349-368.
- الصالح، صبيحي محييد وكريم، دالان محمد (2018). إدارة المخاطر والأداء المالي في القطاع المصرفي وفقا لمقررات بازل 1، 2، 3. جامعة صلاح الدين، العراق. انظر إلى <https://www.researchgate.net> . تاريخ الزيارة : 2020 /3/15.
- صقر، عبير. (2014). تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير ، كلية التجارة. جامعة بنها. مصر.
- طهراوي، أسماء وعبدالرازق بن حبيب. (2012). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المجلد (19) العدد الأول. السعودية. 53-104.
- عبدالحميد، عبدالمطلب. (2015). اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر.
- عبدالسلام، عمرو هشام. (2016). توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي". رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. مصر.
- عبيدات، محمد، ابونصار، محمد، مبيضين، عقلة (2006)، منهجية البحث العلمي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

- عفانة، محمد كمال.(2017). إدارة الائتمان المصرفي. دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
- غانية، هيفاء. (2015). إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 . رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر.ولاية الوادي . الجزائر.
- مصبح، حمدي محمد حمدي.(2018). واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها. رسالة ماجستير. جامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- نجار، حياة.(2013). اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على القطاع المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات سطيح عباس. العدد الثالث. الجزائر. 273-298.
- نجار، حياة.(2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل. أطروحة دكتوراة. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- Naceur, S. B., & Kandil, M. (2009). The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: The case of Egypt. Journal of Economics and Business, 61(1), 70-89.
- Oblakovic, G. (2013). Risk management at the strategic and operational levels of Swiss banks: current status and lessons learned from the subprime crisis (Doctoral dissertation).
- The Institute of Internal Auditors (2009) .International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards.